مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

نهاية سايكس بيكو؟ (٢-٢)

التركة العراقية الثقيلة
والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

الانتخابات العراقية عام ٢٠١٤

الاثنين / ٢ / ٦ / ٢٠١٤

السنة الثانية

العدد ((٧٥))

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية

- متى ينعم العراق بثروته الغازية؟ | ٣

مقالات استراتيجية

- نهاية سايكس بيكو؟ (٢-٢) | ٤
- التركة العراقية الثقيلة والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط | ٨
- الغاز الطبيعي في العراق (١-٢) | ١٠
- الانتخابات العراقية عام ٢٠١٤ | ١٤
- أهمية بقاء أسعار النفط عالية ومستقرة | ١٧

شؤون اقتصادية

- تداعيات تدفق نفط كردستان صوب الأسواق العالمية | ٢٠

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسين شمران

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

العدد [٧٥]

متى ينعم العراق بثروته الغازية؟

سؤال استراتيجي مهم نطرحه هنا بمناسبة نشرنا لترجمة ملخصة لدراسة مهمة تناولت ثروة العراق من الغاز الطبيعي، وهي الثروة الاستراتيجية الثانية بعد النفط. توزعت هذه الدراسة على ٤٩ صفحة وأماطت اللثام عن مكنون العراق من الغاز الطبيعي وتأثيراته على مشهد الطاقة، ليس في المنطقة فحسب بل وفي الشرق الأوسط ككل. ونود أن نركز على بعض الحقائق الاستراتيجية الواردة فيها:

- **يعد العراق من بين منتجي الغاز الإقليميين الحاليين والمحتملين**، وهو أفضل وضعاً من العديد من بلدان المنطقة التي شهدت في الآونة الأخيرة "الربيع العربي" ومتغيراته المقلقة.

- ويستفيد العراق أيضاً من كونه **يتوسط منطقة متعطشة للغاز**، وإن أسواق الغاز المحتملة تثير معها تحديات تتمثل بالاستهلاك الكبير للغاز وتوفير أراضٍ حرجة للعبور.

- يعتقد صناع القرار الآن بأن الغاز العراقي إذا ما تم تطويره، فمن الممكن أن يشكل مورداً اقتصادياً فريداً من نوعه **يساعد الاقتصاد العراقي على إعادة الإعمار والنهوض ببنيته التحتية المُدمرة**.

- تختلف تقديرات احتياطيات الغاز المؤكدة في العراق، **فبعض الوكالات المستقلة صنفت البلاد في المرتبة الثالثة عشرة بين الدول التي تمتلك احتياطيات الغاز في العالم، بينما صنفت وكالات أخرى البلاد ضمن المرتبة الحادية عشرة.**

وقد لا تكون تلك التصنيفات نهائية، حيث يعتقد العديد من الخبراء بأن تقديرات احتياطيات الغاز قد تتضاعف بمجرد أن يبدأ العراق حملة الاستكشاف والتنقيب.

- إن ما يميز غاز العراق، على عكس دول الشرق الأوسط الأخرى، ارتباطه بإنتاج النفط، مما له الأثر الكبير على تكلفة الإنتاج ومن ثم إضفاء قيمة تنافسية مهمة في الأسواق الإقليمية، **حيث إن كلفة تطوير الغاز العراقي تتمثل بالحصول على الغاز أثناء عمليات استخراج النفط فضلاً على تجهيزه ونقله**، مع عدم وجود الحاجة للتكاليف الإضافية المتمثلة بعمليات الاستكشاف والإنتاج.

- إلا أنه ونظراً لعدم وجود بنية تحتية، **يتم هدر ٥٥ في المائة من إنتاج الغاز الحالي عبر تركه ليحترق**، وتتم الاستفادة من القليل الباقي لتغذية الشبكة الوطنية والصناعة.

- إن مصدر الغاز الفائض موجود أساساً في الغاز المصاحب المُنتج من الحقول النفطية الجنوبية التي يمكن أن تسفر عن حوالي **مليار قدم مكعب في اليوم**، والذي سيكون بكميات تجارية كافية لتطوير مصنع الغاز الطبيعي المسال العائم المقترح من قِبل شركة شل لشركة غاز البصرة.

((ونحن بدورنا نتساءل: إلى متى يتم حرق هذه الكميات الهائلة من الغاز المصاحب، هذه النعمة الوفيرة التي من الممكن أن تكون السبب لسد رمق الكثير من الفقراء الذين يتضورون جوعاً ويزداد عددهم يوماً بعد يوم؟)).

العدد [٧٥]

نهاية سايكس بيكو؟ (٢-٢)

الكاتب: ايتامار رابينوفيتش/سفير إسرائيل في الولايات المتحدة سابقاً وزميل بارز مختص في السياسة الخارجية في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط
مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط/مؤسسة بروكينغز - ٢٠١٤/٢/١

ترجمة وتلخيص: حسين باسم
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن تفكك النظام السياسي الحالي في قلب الشرق الأوسط قد يعيد تشكيل المشهد على الصعيد الاستراتيجي، وفي الوقت الحاضر، يشكل التفاعل بين الأزمتين السورية والعراقية أكبر تحدٍّ لخارطة الشرق الأوسط الحالية

احتمال تفكك العراق

وفيما يتعلق بالعراق فيرى الكاتب بأن حدوده الحالية عرضة للتغير لأسباب ودوافع محلية، يضاف إليها صدى الأزمة السورية التي تلقي بظلالها وبشكل كثيف على الشأن العراقي والتي يحتمل أن يكون لنتائجها تأثيراً على خارطته الحالية. وان التقسيم مايزال احتمالاً وارداً. **وقد بنى نوري المالكي نظاماً استبدادياً يرتكز على أغلبية العرب الشيعة ويعادي السكان العرب السنة الذين يشعرون بالمحرومية من بعد قرون من الهيمنة.**

الأقلية السنية تتركز في الجزء الشمالي الغربي من البلاد بعيدة عن بغداد التي لديها نفوذ محدود على هذا الجزء من البلاد. أما الإقليم الكردي في الشمال فيتمتع بالحكم الذاتي الكامل والازدهار الاقتصادي. **ومما تقدم يتضح أن عوامل عدم الاندماج المجتمعي تتعدد، وأن الأزمة السورية لها تأثيرها على التدهور الأمني في العراق، وما هي إلا مؤشرات تهدد وحدة العراق واستمرار خارطته السياسية الحالية.**

بيد أن الباحث يعود ليؤكد **"إلا أنه وفي الوقت الراهن، لا الأكراد ولا السنة على استعداد للانفصال، وما تزال الهوية العراقية هي هويتهم الوطنية الحقيقية.** فبالنسبة لسنة العراق الانفصال سيعني تخليهم عن مطالبتهم بحصتهم من إيرادات النفط، وعند هذه النقطة فإنهم سيقاتلون من أجل موقفهم بدلاً من الانفصال.

لبنان

وفقاً للكاتب تعد لبنان دولة فاشلة، والمسألة هنا هي مسألة انهيار أكثر منها مسألة تقسيم. فهو يضم كياناً معقداً، وهو حزب الله الذي هو حزب سياسي ويمثل في الوقت نفسه حركة اجتماعية

وميليشيا قوية وامتداداً للحكومة الإيرانية أيضاً، وهو أقوى من الدولة اللبنانية ولا يقبل سلطتها. ويشارك في الائتلاف الحكومي ويمارس نفوذه على الجيش اللبناني. وعند هذه النقطة فإن حزب الله ورعاته الإيرانيين يفضلون الإبقاء على كيان الدولة اللبنانية، طالما أنهم يتمتعون بحرية كاملة في ممارسة سياساتهم، وطالما أن الحكومة اللبنانية لا تتخذ أي إجراء غير مقبول حيالهم.

طالما أن خيار حزب الله هو الحفاظ على الوضع الراهن، فإن النظام اللبناني يرجح له أن يستمر مع تغييرات طفيفة. لذا وكما هو الحال في العراق، فإن المفتاح لتحقيق تغيير عميق في السياسة اللبنانية يمكن العثور عليه في سوريا. **إن انتصار السنة على نظام الأسد سيضعف موقف حزب الله في لبنان، وهذا بدوره يوضح لنا لماذا تنفق إيران وحزب الله هذه الجهود الضخمة من أجل الحفاظ على نظام الأسد.** فيجب أن يكون الأسد قادراً على البقاء في السلطة، إما بشكله الحالي المحدود أو أن يتمكن من السيطرة على بلاده كاملة، وهو ما سيعزز موقف إيران وحزب الله في لبنان. وعلى أي حال، فليس هناك تهديد حالي لوجود الدولة اللبنانية.

الأردن

تتأثر المملكة الأردنية بشكل كبير جراء الأزمة السورية، غير أنها لم ترقَ إلى مستوى تهديد وجود الدولة أو شرعية النظام، غير أن مثل هذه التهديدات تنبثق من الرأي العام الفلسطيني في الداخل وتفاعلهم مع تطورات القضية الفلسطينة الراهنة، واحتمالية ولائهم للدولة الفلسطينية المفترض إنشاؤها مستقبلاً لتكون متاخمة للحدود الأردنية. فضلاً على التصريحات الإسرائيلية من أن "فلسطين هي الأردن" وفي هذا الصدد يقول الباحث: "يتعرض استقرار المملكة الهاشمية في الأردن للتحدي من قبل المعارضة الداخلية والتأثير المقلق للأزمة السورية. ولا تأتي المعارضة والانتقادات الحالية للعائلة الحاكمة من المصادر الفلسطينية التقليدية، بل من أولئك المنتمين للضفة الشرقية، ممن هم غير راضين على تعاطي العائلة المالكة مع المحنة الاقتصادية في البلاد. وإن العائلة المالكة والنخبة الأردنية تواصل رصد القضية الفلسطينية والعلاقات الإسرائيلية والمفاوضات مع السلطة الفلسطينية بقلق. إنها تنتقل عبر مسار ضيق فالأردن قلقة من أن الدولة الفلسطينية المستقبلية، وبخاصة تلك التي تشترك في الحدود مع الأردن، من شأنها تهديد وجود المملكة. إن حسابات العائلة الهاشمية الأردنية المألوفة من إنشاء دولة فلسطينية صغيرة في الضفة الغربية من شأنه أن يهدد شرعية المملكة الأردنية عبر ولاء جزء من غالبية الفلسطينيين لتلك الدولة. إنهم قلقون أيضاً من أن التوترات بين إسرائيل والفلسطينيين واندلاع انتفاضة ثالثة من شأنها أن تزيد تطرف الرأي العام الفلسطيني داخل الأردن ويهدد الاستقرار في المملكة".

وعلى صعيد آخر يضيف الكاتب "ان الأردن قلقة من قوة الجناح اليميني المتطرف في السياسة الإسرائيلية وإحيائه من حين لآخر الفكرة التي روج لها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق

أرييل شارون من أن "الأردن هو فلسطين". ومع ذلك، تحافظ الأردن على علاقة جيدة مع الحكومة الإسرائيلية الحالية، ولكنها يقظة أكثر من أي وقت مضى، خوفاً من تغييرات جذرية في الدولة الإسرائيلية حول القضية الفلسطينية. في مثل هذا الوضع، فإن حجم مناورة المملكة الأردنية السياسية والدبلوماسية ما تزال محدودة. الأردن تدعو لإقامة دولة فلسطينية وتعارض الضم الإسرائيلي لوادي الأردن ولكن في الممارسة العملية تعتمد على إسرائيل لتأجيل تشكيل دولة فلسطينية وخلق منطقة عازلة بينها وبين الأردن، بيد أن مثل هذه الدولة يجب أن تظهر في نهاية المطاف".

تركيا

تركيا هي الجار الشمالي لسوريا وهي دولة قوية لها مصالح معقدة في الشؤون السورية. وقد افتخرت حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بالتقارب مع النظام السوري بعد عقود من التوتر، ولكن مع اندلاع الاحتجاجات في سوريا، أعرب أردوغان عن تعاطفه مع المعارضة الإسلامية للنظام وعن خيبة أمله بفشل الأسد في التعاطي مع المحتجين. وفي غضون وقت قصير، وجدت تركيا نفسها تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين بما في ذلك المقر السياسي للمعارضة السورية. وقد ذهبت بعض الإمدادات العسكرية التي تقدمها تركيا وغيرها من خصوم النظام السوري من خلال الحدود التركية السورية، ولكن كبقية الأطراف الفاعلة الأخرى في هذه الأزمة، كانت تركيا حذرة للغاية من مستوى تسليح المتمردين، خشية وقوع أنظمة متطورة مضادة للدبابات والطائرات بأيدي المتطرفين.

إن المسألة الكردية ذات أهمية كبيرة جداً من وجهة نظر تركيا، فالتعامل مع أقليتها الكردية يعد مشكلة كبيرة. وقد نجحت تركيا في بناء علاقة جيدة مع منطقة الحكم الذاتي الكردية في العراق. في المقابل، امتنع أكراد العراق من السعي للاستقلال إدراكاً منهم بأن ذلك لن يكون مقبولاً لدى تركيا. **ولكن احتمال تفكك الدولة السورية وظهور منطقة حكم ذاتي كردية أخرى على حدود تركيا، يمكن لها أن تخل بهذا التوازن الدقيق، لذا تقوم تركيا بمراقبة الوضع عن كثب.**

الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل

ولعل من المدهش، أن إيران وإسرائيل والولايات المتحدة يشتركون في مصلحة الحفاظ على سوريا ومنع انهيار النظام بشكل عام. لقد دعمت الولايات المتحدة تقليدياً الوضع الإقليمي الراهن في منطقة الشرق الأوسط. إيران- المنافس الرئيس في المنطقة - هي في الواقع مهتمة بالحفاظ على كيان الدولة الحالي، أما العراق ولبنان فيتم قيادتهما من قبل قوى صديقة لها.

أما فيما يتعلق بنظرة إسرائيل للوضع الأقليمي الراهن فهي أكثر تعقيداً، إذ ليس لديها مصلحة محددة بالتدخل في الشأن العراقي طالما بقي العراق بعيداً عن المحور المعادي لإسرائيل، إلا أنها تشعر بالقلق من ترسانة حزب الله في لبنان، ولكن ليس من المرجح أن تشرع في أي عمل

عدائي، طالما يمكن الحفاظ على الوضع الراهن. أما فيما يتعلق بسوريا فينقسم صناع القرار والمحللون الإسرائيليون إلى مدرستين: **أحدهما ترى أن بقاء الأسد هو الأفضل لإسرائيل، أما الأخرى فتؤيد سقوطه، بغية تجنب النتائج المترتبة على انتصار محور روسيا وإيران وحزب الله.** هذا الجدل الأكاديمي ما زال مستمراً حتى الآن. إن الحكومة الإسرائيلية تعلم جيداً بأن من مصلحتها البقاء على هامش النزاع، بسبب محدودية قدرتها في التأثير على نتائج الحرب. غير أن إسرائيل وضعت الخطوط الحمراء الخاصة بها بالقول: إنها لن تقبل بنقل منظومات أسلحة متطورة إلى أيدي الإرهابيين وإنها تصرفت عدة مرات لمنع نقل مثل هذه الأسلحة إلى حزب الله. غير أن تأثير الحرب الأهلية السورية المحدود حتى الآن على الأمن القومي الإسرائيلي، يمكن أن يتحول إلى أزمة واسعة النطاق بسرعة. فقد حذر الجنرال غانتز رئيس أركان الجيش الإسرائيلي من أن مثل هذه الاحتمالات واردة. ففي نوفمبر ٢٠١٢ وخلال جولة له في شمال إسرائيل حذر من أن **"الصراع السوري من ممكن أن يصبح صراعنا"** ثم بعد سنة تقريباً، في أكتوبر عام ٢٠١٣، صرح في خطاب ألقاه في جامعة بار إيلان **"أن المناظر الطبيعية الرعوية في الجولان يمكن أن تتغير في لحظة انفجار إلى ساحة معركة، وميدان للدم والنار والدخان".**

الخاتمة

تفكك النظام السياسي الحالي في قلب الشرق الأوسط قد يعيد تشكيل المشهد على الصعيد الاستراتيجي. وفي الوقت الحاضر، **يشكل التفاعل بين الأزمتين السورية والعراقية أكبر تحدٍّ لخارطة الشرق الأوسط الحالية.** ففي كلتا الدولتين يواجه نظام الحكم تحديات خطيرة لشرعيته وإن التفاعل فيما بين هذين التحديين - حرب الأغلبية السنية ضد نظام الأسد ورفض الأقلية السنية النظام الجديد في العراق واختيار هذه الساحة من قبل تنظيم القاعدة كنقطة محورية لنشاطه - يحوّل المنطقة إلى مادة سريعة الاشتعال.

إن التحدي الحالي هو تحدي الاستقرار، وتحدي وجود الدولة، ويتطور بشكل مختلف في كل دولة على حدة - فمن الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، إلى المشكلة الطائفية في سوريا وتراكم الضغوط السياسية على لبنان والأردن- جميعها تأثرت بالاتجاهات الإقليمية، والتداعيات التي صاحبت الربيع العربي منذ ٢٠١٠-٢٠١١. كان الدور الأكبر للحركات والانتماءات الدينية، وعودة ظهور الولاءات الفرعية - العرقية والقبلية والطائفية - فيما عملت بعض القوى الإقليمية على حماية نظام الدولة الحالي.

الاعتقاد السائد هو **ان التغيير في حدود إحدى الدول سيكون بمثابة سابقة، قد تمهد الطريق لخراب هائل في المنطقة في ظل غياب فاعل إقليمي، مماثلاً لعبد الناصر في خمسينيات القرن المنصرم، يمتلك القدرة على الوقوف بوجه هذه التحديات المدمرة. ومع ذلك، قد لا يكون هذا التصور كافياً، إذ إن العديد من القوى المذكورة قوية، ومعظمها قد تخرج عن سيطرة الجهات الفاعلة الأخرى.**

العدد [٧٥]

التركة العراقية الثقيلة والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

الكاتبة : غايل تزيماك ليمون / زميل بارز في مجلس العلاقات الخارجية
موقع ديفينس وان* - ٢٠١٤/٣/٢٠

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة : د. نصر محمد علي

مازال العراق حتى اليوم يعيش في فوضى تطغى عليها أعمال العنف الدامية مع وجود حكومة هشة مفككة وعودة انتشار القاعدة في المدن التي ضحّى الأمريكيون بحياتهم لتأمينها، لذا يرى الأمريكيون اليوم أن الحرب في العراق فشلت في تحقيق أهدافها، كما أنهم أصبحوا أقل ميلاً للتصديق والوثوق بقادتهم عندما يناقشون تدخلاً عسكرياً آخر

بدأت الكاتبة مقالتها بالإشارة إلى مرور أحد عشر عاماً على غزو القوات المسلحة الأمريكية للعراق وإزاحة صدام حسين من السلطة، ولكنها تقول: إن الانعكاسات السياسية لذلك التدخل العسكري مازالت مستمرة وبواقع ملموس، فقد بات غزو عام ٢٠٠٣ مخيِّما على كل قرار في أمريكا. ومنذ ٢٠٠٣-٢٠١٢ أنفقت أمريكا ٦٠ مليار دولار للإغاثة وإعادة الإعمار في العراق، وفقاً للمفتش العام الخاص بإعادة الإعمار، **ومازال العراق حتى اليوم يعيش في فوضى تطغى عليها أعمال العنف الدامية مع وجود حكومة هشة مفككة وعودة انتشار متمردي القاعدة في المدن التي ضحّى الأمريكيون بحياتهم لتأمينها.**

يرى الأمريكيون اليوم أن الحرب في العراق فشلت في تحقيق أهدافها، كما أنهم أصبحوا أقل ميلاً للتصديق والوثوق بقادتهم عندما يناقشون تدخلاً عسكرياً آخر. عقدٌ من الحرب في العراق فضلاً على حرب أمريكا طويلة الأمد في أفغانستان، ترك الأمريكيين تواقين لما وصفه الرئيس باراك أوباما بـ "بناء الوطن من الداخل".

وصرّح مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية مطّلع على سياسة الولايات المتحدة في كل من العراق وسوريا قائلاً: **"وضع العراق الأغلال في أعناقنا، فهو بمثابة شبح دائم يلقي بظلاله على كل شيء".**

المثال الأكثر وضوحاً هو سوريا، فقد أشار زعماء المتمردين المعتدلين الذين يقاتلون الأسد للصحفيين إلى أنه **من سوء الحظ، أن المعركة في سوريا جاءت بعد العراق.** وكان من أحد أسباب نجاح أوباما في حملته الانتخابية، **تعهّده بإنهاء الحرب في العراق.** والآن وعلى الرغم من إعلانه عام ٢٠١١ أن الوقت قد حان لتنحي الرئيس الأسد والتحذير من أن استخدام الأسلحة الكيميائية سيشكل عبور "الخط الأحمر" لكنه **يعمل جاهداً للنأي بأمريكا عن أي صراع آخر في الشرق الأوسط.**

وأضافت الكاتبة قائلة: في الواقع عندما توجهت الإدارة إلى الكونجرس في الصيف الماضي لاستحصال الموافقة على ما وصفه وزير الخارجية جون كيري بضربة عسكرية محدودة ضد سوريا، رفض المشرّعون ذلك، **وكان رد الفعل الموحد من قبل الجميع، إنه لا يمكننا التورط في حرب كبرى، كما حصل في العراق، فالحرب الطويلة الدامية**

هناك، تركت الأمريكيين يتجنبون الانخراط بالقضايا الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط ولو كان ذلك على نطاق محدود.

وتشـــعر أمريكا بالعجز عن تغييـــر موازين القوى على الأرض في منطقة معقدة مثل ســـوريا، جعلت من الصعب مواصلة الجهود الإنســـانية بشكل أكثر نشاطاً وحيوية.

رئيس أركان الجيش الجنرال راي أوديرنو الذي قاد حرب العراق، حذّر الشعب الأمريكي مراراً وتكراراً مما قد يواجه الولايات المتحدة في حال التدخل في سوريا، مضيفاً بأن على أمريكا أن تتخذ موقف المراقب ومحاولة التأثير قدر المستطاع على مجريات الأمور من بعيد، وإذا ما وصل الأمر إلى حيث نعتقد أن نشر القوات مناسب، سنقوم باتخاذ هذا القرار ولكن ليس الآن.

وصرّح دان لايمان المتحدث باسم فريق الدعم السوري بالقول: "إذا لم نخرج فوراً من هذه الحروب فلن يكون هناك تردد كبير على المستوى السياسي بالموافقة على تدخل بسيط في سوريا، بمستوى مساعدات إنسانية وإنشاء ممرات في المناطق المحاصرة". وتضيف الكاتبة، أن **التدخل في المنطقة حالياً سينطوي على مشاعر سلبية، ويتوقع بعض الدبلوماسيين بأنه سيشكل خطراً على الأمن الأمريكي في المدى الطويل.**

وقال المفاوض المخضرم في الشرق الأوسط دينيس روس: "**إن الخوف من الفشل هو الذي يهيمن على الأوضاع بشكل عام والمشكلة أنه يقيد كل تحرك ونشاط، وعواقب هذا الجمود قد تجعلنا نواجه تهديدات لا طاقة لنا بها**، ومما يثير القلق أن درس العراق يعني أن عدم التحرك واتخاذ القرار سيعرّض مصداقية أمريكا للخطر على المدى الطويل، عندما يكون هناك إرث كبير من القلق والتعب فإنك تميل لإيجاد خيارات ثنائية، لا أحد يعرف بوضوح ما الذي نحتاجه لتحقيق النجاح وبالتالي لن نفعل شيئاً.

وكما أشار السفير الأميركي السابق لدى العراق رايان كروكر بالقول: "كنّا نعتقد بأن المسألة العراقية قد تم الانتهاء منها، ولكن الحقيقة انها ما زالت قائمة، **وهناك جدل فلسفي كبير حول ما إذا كان غزو العراق أمراً حكيماً أم لا**، ولكن ذلك لن يغير من الواقع شيئاً".

أمريكا الآن لا تتواجد في العراق وذلك وفقاً لطلب حكومته ليتمكن من بناء المؤسسات ومحاربة التمرد والنضال ضد العنف الطائفي الذي أخذ ينتشر في جميع أنحاء المنطقة تدعمه الفوضى في سوريا.

وفي الختـــام تؤكد الكاتبة على أن فشـــل المبادرات الدبلوماسية واستمرار الانشغال بالعراق أنتج عواقباً غيـــر محمودة، ويتســـاءل كروكر "مـــاذا جنينا من العراق؟ البلد ما زال يواجه تحديات داخلية وخارجية كبرى ويحتاج إلى الالتزام بوعودنا التي أُطلقت من خـــلال اتفاقيـــات الإطار الاســـتراتيجي ومن خلال أعمالنا وجهودنا لإنشاء مؤسسات لم تكن قادرة على العمل تلقائياً بشـــكل كامل، ثم جـــاء قرارنا بمغادرة البلـــد قائلين له وداعاً وحظاً ســـعيداً، **ولكنها لم تكن نهاية سعيدة**".

* موقع إخباري يعنى بمستقبل الدفاع والأمن القومي الأمريكي.

رابط المقال: http://q9r.me/s2y7

العدد [٧٥]

الغاز الطبيعي في العراق (١-٢)

الكاتب: لؤي الخطيب/زميل زائر في معهد بروكينغز في الدوحة وهو مؤسس ومدير المعهد العراقي للطاقة ويشغل منصب مستشار أقدم للبرلمان العراقي في سياسة الطاقة والإصلاح الاقتصادي

مركز بيلفر* - ١٨ /١١/ ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: حسين باسم

مراجعة: د. نصر محمد علي

إن ما يميز غاز العراق، على عكس دول الشرق الأوسط الأخرى، ارتباطه بإنتاج النفط، مما له الأثر الكبير على تكلفة الإنتاج ومن ثم إضفاء قيمة تنافسية مهمة في الأسواق الإقليمية، إذ يمكن الحصول على الغاز أثناء عمليات استخراج النفط فضلاً على تجهيزه ونقله، مع عدم وجود الحاجة للتكاليف الإضافية المتمثلة بعمليات الاستكشاف والإنتاج، ويعتقد الخبراء بأن الغاز العراقي إذا ما تم تطويره، من الممكن أن يشكل مورداً اقتصادياً فريداً من نوعه، يساعد الاقتصاد العراقي على إعادة الإعمار والنهوض ببنيته التحتية المدمرة

توزعت هذه الدراسة على ٤٩ صفحة وأماطت اللثام عن مكنون العراق من الغاز الطبيعي وتأثيراته على مشهد الطاقة، ليس في المنطقة فحسب بل وفي الشرق الأوسط ككل، وفيما يأتي استعراض لأهم أفكار هذه الدراسة.

المقدمة

سلط الكاتب الضوء على أهمية الغاز في الشرق الأوسط بالقول: لقد لعب الغاز الطبيعي دوراً متزايد الأهمية في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى العقد الماضي. **وإن استهلاك الطاقة في هذه المنطقة ينمو باضطراد ليفوق ما نسبته ١٠ في المائة سنوياً مدفوعاً أحياناً بالنمو الاقتصادي والسكاني.** وقد أصبح الغاز أيضاً يشكل مادة رئيسة لتوليد الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، ويلبّي ما نسبته ٦٧ في المائة من الطلب الإقليمي على الكهرباء. **ويعد العراق من بين منتجي الغاز الإقليميين الحاليين والمحتملين، وهو أفضل وضعاً من العديد من بلدان المنطقة التي شهدت في الآونة الأخيرة "الربيع العربي" ومتغيراته المقلقة.** ويستفيد البلد أيضاً من كونه يتوسط منطقة متعطشة للغاز، وإن أسواق الغاز المحتملة تثير معها تحديات تتمثل بالاستهلاك الكبير للغاز وتوفير أراضٍ حرجة للعبور.

الأحداث السياسية منذ بداية الربيع العربي أثّرت بشكل كبير بالخطط الموضوعة لخطوط أنابيب الغاز الاستراتيجية. **فقبل كانون الثاني عام ٢٠١١ كان يُتوقع للعراق أن يلعب دوراً محورياً في خط أنابيب نابوكو المزمع أنشاؤه**

من الممر الشمالي للعراق وخط الغاز العربي الذي يربط الجزء الغربي من العراق بالأسواق الإقليمية ومن ثم الأوروبية. وبالنظر إلى حالة عدم اليقين السياسي الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلاً على ارتفاع الطلب المحلي، فإن أسواق الغاز الأوروبية تضع خططها الآن ناظرة إلى دول مثل العراق بشكل ثانوي بينما يستمر السعي لاستكشاف مجهزين أكثر استدامة.

ويعتقد صناع القرار الآن بأن الغاز العراقي إذا ما تم تطويره، من الممكن أن يشكل مورداً اقتصادياً فريداً من نوعه يساعد الاقتصاد العراقي على إعادة الإعمار والنهوض ببنيته التحتية المدمرة.

وتختلف تقديرات احتياطيات الغاز المؤكدة في العراق. **فبعض الوكالات المستقلة صنفت البلاد في المرتبة الثالثة عشرة بين الدول التي تمتلك احتياطيات الغاز في العالم، بينما صنفت وكالات أخرى البلاد ضمن المرتبة الحادية عشرة.** وقد لا تكون تلك التصنيفات نهائية، حيث **يعتقد العديد من الخبراء بأن تقديرات احتياطيات الغاز قد تتضاعف بمجرد أن يبدأ العراق حملة الاستكشاف والتنقيب.** غير أن حملة التنقيب هذه لم يتم جدولتها بعد، وإن تحديد موعدها يخضع للمناقصات. ومما تجدر الأشارة إليه هو أنه وحتى من دون جهود إضافية تستهدف العثور على مزيد من الغاز، فإن ما يتم إنتاجه من الغاز آخذ بالارتفاع بشكل كبير، حيث إن أكثر من ٨٠ في المائة من الغاز العراقي هو على شكل غاز مصاحب للنفط، وإن العراق يكافح من أجل مضاعفة الطاقة الإنتاجية النفطية لمرتين أو ثلاث مرات. **فإن ما يميز غاز العراق، على عكس دول الشرق الأوسط الأخرى، ارتباطه بإنتاج النفط، مما له الأثر الكبير على تكلفة الإنتاج ومن ثم إضفاء قيمة تنافسية مهمة في الأسواق الإقليمية، حيث إن كلفة تطوير الغاز العراقي تتمثل بالحصول على الغاز أثناء عمليات استخراج النفط فضلاً على تجهيزه ونقله، مع عدم وجود الحاجة للتكاليف الإضافية المتمثلة بعمليات الاستكشاف والإنتاج.** إلا أنه ونظراً لعدم وجود بنية تحتية، يتم هدر ٥٥ في المائة من إنتاج الغاز الحالي عبر تركه ليحترق، وتتم الاستفادة من القليل الباقي لتغذية الشبكة الوطنية والصناعة.

ومع ذلك، يرى الكاتب، أن طموح العراق بتعزيز قدراته في مجال الغاز يرتبط بالسياسة. حيث إن استراتيجيته في تطوير إمكانات النفط والغاز تنقسم إلى قسمين من الممارسات يجريان بشكل متوازٍ، أحدهما من قِبل حكومة العراق الاتحادية في بغداد والأخرى من قِبل حكومة الإقليم. إن هذا المسار المزدوج هو نتيجة لعدم قدرة بغداد وحكومة إقليم كردستان على الوصول إلى اتفاق على قانون النفط والغاز ورسم سياسة موحدة لإدارة الموارد الطبيعية الهائلة في البلاد. ويعود النزاع إلى عام ٢٠٠٦، ولسنوات دارت العديد من النقاشات العقيمة بين الأطراف المتنازعة في ظل فراغ قانوني، مما أدّى إلى عدم التوصل إلى اتفاق حتى الوقت الراهن. وقد أجبر هذا المأزق الإدارات

الاتحادية والإقليمية إلى اعتماد سُبلهم المستقلة والتعامل مع شركات النفط العالمية الكبرى، وإطلاق عمليات إصدار التراخيص من خلال المفاوضات المباشرة وتوقيع عشرات الاتفاقيات على المدى البعيد على الرغم من تباين النظام المالي والإطار القانوني، وهو مايتم تبريره بالاعتماد على تفسيراتهم الخاصة للدستور والتشريع. **وحالياً تواصل بغداد ممارساتها التجارية التي تستند على القوانين والتشريعات الاتحادية، في حين تستند حكومة إقليم كردستان على قانون النفط والغاز الذي مررته في العام ٢٠٠٧، على الرغم من عدم اعتراف بغداد به.** فما كان من الحكومة الفيدرالية إلا أن تضع الشركات النفطية العاملة في إقليم كردستان كافة ضمن "القائمة السوداء" لعدم حصولها على موافقة مسبقة من بغداد وألغت حقها في المشاركة في جولات المناقصات التنافسية التي نظمتها وزارة النفط الاتحادية. وقد خلق هذا المزيد من التوتر الذي غذى بدوره الجدل الدائر بين وزارة النفط الاتحادية ووزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان إزاء تطوير النفط والغاز. **لقد آن الأوان لحل هذا النزاع بين بغداد وحكومة إقليم كردستان حول كيفية تطوير ثروات النفط والغاز على خلفية تفاقم التطورات السياسية الإقليمية والاضطرابات المدنية وتزايد الصراع الطائفي.**

تأثير الاتجاهات السياسية على تطوير الغاز

قد أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن ثلاثة متغيرات سوف يكون لها الأثر البالغ في تقرير مصير العراق بعد عام ٢٠١٤: نتائج الصراع في سوريا، ما تؤول إليه حركة الاحتجاجات والاضطرابات المدنية في العراق، وما تفرزه الانتخابات العامة المقبلة في أبريل ٢٠١٤ **وفيما يأتي العواقب المحتملة من العوامل السياسية على قطاع الغاز في ثلاثة أقسام جغرافية رئيسة من العراق.**

- تطوير الغاز في الشمال

تطوير الغاز في كردستان هو أقل حساسية من النفط على الصعيد السياسي، حيث إن إنتاج الغاز في الإقليم معد لتلبية الطلب المحلي قبل أن يكون معداً للتصدير الذي يعد قضية حساسة سياسياً. حيث يتعين إنفاق الكثير من الاستثمارات الكبيرة في التنقيب عن الغاز وإنتاجه قبل أن تكون هناك احتياطيات متاحة للتصدير. غير أن إقليم كردستان كمنطقة عبور توفر ممراً أكثر أمناً لتصدير فائض الغاز إلى أوروبا مقارنة بإنتاج الأجزاء الجنوبية أو الغربية من العراق، مما يمكنها تجاوز الأراضي المضطربة في العراق. على الرغم من ذلك فإن **تركيا تركز اهتمامها**

في الوقت الحاضر على استكشاف فرص متزايدة من أجل استيراد نفط الإقليم بشكل قانوني، وتأمل تركيا أن يشهد العراق تغيراً كبيراً بعد انتخابات عام ٢٠١٤ التي من شأنها أن تسمح لحكومة إقليم كردستان بإعادة تحديد استراتيجياتها مع بغداد، وذلك مرتهنٌ بدعم الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن تتحدد التطورات في الشمال بواسطة الطموحات السياسية والاقتصادية الكردية- التركية، وبالتالي تتحدد علاقاتهم مع بغداد.

- **تطوير الغاز في وسط البلاد**

يواجه هذا الجزء من البلاد سيناريوهات أكثر تحدياً بالمقارنة مع بقية أجزاء البلاد. فهناك قضيتان تواجهان مشاريع خطوط الأنابيب في هذه المنطقة. **الأولى تتصل بتوقيع الاتفاقية العراقية/الإيرانية على مد خطوط أنابيب الغاز الإيراني عبر العراق، أما لتلبية الطلب العراقي المحلي على الكهرباء، أو كخطة إيرانية لإقامة خط أنابيب الغاز الاستراتيجي لتغذية دول المنطقة عبر الأراضي العراقية- السورية ومن ثم لتصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا**. القضية الثانية هي العقبة الأمنية التي قد تواجه تدفق صادرات الغاز من الجنوب، والتي تتطلب إنشاء خطوط الأنابيب في الأراضي الخطرة، فضلاً على تطوير وتشغيل حقول الغاز مثل حقل عكاز في محافظة الأنبار السنية وحقل المنصورية في ديالى التي يهيمن عليها السنة أيضاً. علاوة على ذلك، سوف يصل التحدي الأمني بشكل لا يقبل الشك إلى خطوط الأنابيب المحتملة مثل خط الغاز العربي إلى الأردن وخط أنابيب النفط الاستراتيجي بين العراق والأردن المصمم من قبل مجموعة شركات لافالين، حيث يحتمل للاضطرابات المدنية في الجزء الغربي من العراق أن تعرقل هذه التطورات لسنوات عديدة.

- **تطوير الغاز في الجنوب**

في ضوء التدهور الأمني الحالي في البلاد واحتمال استمرار الاحتجاجات والاضطرابات المدنية في وسط البلاد والممر الغربي، يبرز المنفذ الواعد الوحيد لتصدير الفائض المحتمل من الغاز في الجنوب عبر خطوط أنابيب للغاز الطبيعي المسال أو ربط الغاز بشبكة مجلس التعاون الخليجي. إن تطوير الغاز في الجنوب يواجه تهديدات أمنية أقل، ويجري بعيداً عن خطوط التصدع الحرجة في وسط وغرب البلاد. إن مصدر الغاز الفائض موجود أساساً في الغاز المصاحب المُنتج من الحقول النفطية التي يمكن أن تسفر عن حوالي مليار قدم مكعب في اليوم، والذي سيكون بكميات تجارية كافية لتطوير مصنع الغاز الطبيعي المسال العائم المقترح من قِبل شركة شل لشركة غاز البصرة. غير أن ذلك يمكن أن يؤثر على توفير فائض الغاز من الحقول الجنوبية لتلبية الطلب الداخلي من أجل توليد الكهرباء.

---

*مركز تابع لجامعة هارفارد المتخصص بالشؤون الدولية وبالتعاون مع معهد بيكر التابع لجامعة رايس المتخصص بدراسات الطاقة.

رابط المقال: http://goo.gl/EzbnvY

العدد [٧٥]

الانتخابات العراقية عام ٢٠١٤

الكاتب: أحمد علي
معهد دراسة الحرب - نيسان/ ٢٠١٤

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن النتائج هي التي ستقرر من الذي سيشكل الحكومة، ومن المرجّح أن يستغرق تشكيل الحكومة وقتاً طويلاً، وأن يتكرر سيناريو عام ٢٠١٠، وسيستفاد المالكي من جميع الوسائل المتاحة له لإطالة هذه المدة، ومن المحتمل أن يعقد خصومه صفقات، حتى لو كان ذلك يعني استمراره في منصبه لكن مع تقييد سلطاته وضمان وفائه بوعوده

تقع هذه الدراسة في ٥٥ صفحة تسلط الضوء على الخارطة السياسية للانتخابات البرلمانية الحالية والقوى الفاعلة فيها فضلاً على توقعات لما ستؤول إليه العملية السياسية بعد هذه الانتخابات، وابتدأ الباحث بمعهد دراسة الحرب، دراسته بالقول: إن الانتخابات الوطنية في العراق تجري في وقت صعب، وتابع قائلاً: إن البلاد على مفترق طرق، حيث التدهور الأمني وعدم سيطرة الدولة على الأراضي في بعض المحافظات مثل الأنبار ونينوى وديالى، وتهميش العرب السنة، والتهديدات المتزايدة من الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ونشاط المجموعات البعثية في ثني الناس عن المشاركة في الانتخابات. وعودة نشاط الميليشيات الشيعية التي هددت العراق في عام ٢٠٠٤، فهذه الميليشيات المدعومة من إيران مثل عصائب أهل الحق ومنظمة بدر والأحزاب المنتسبة إلى التيار الصدري، تشارك بنشاط في الانتخابات المقبلة. إن التعبئة السياسية لهذه الجماعات، ومنافسة بعضها لرئيس الوزراء نوري المالكي، يدل على تصدع الوحدة السياسية الشيعية، ومع ذلك فإنه يثير مخاوف جديدة حول حاجة الناس لحماية إضافية إلى جانب ما تقدمه الدولة لهم.

إن التهديدات المتزايدة من امتداد الحرب السورية وارتفاع مستوى العنف في العراق، قد أثارت شكوكاً حول ما إذا كانت الانتخابات البرلمانية ستعمل على توليد منافسة سياسية صحية تسهم في تمكين الشعب على المشاركة الواسعة فيها. إن الشعب العراقي غير راضٍ على الفساد والتدهور الأمني وعدم إحراز تقدم في مجال الخدمات، إذ يمكن أن تكون هذه الانتخابات فرصة لإنتاج التغيير الذي يمكن أن يساعد في

احتواء العنف.

إن إجـــراء الانتخابات يعد أمـــراً مهماً على الرغم مـــن التهديدات؛ لأنه ليس من المرجّح أن يتحســـن الوضع الأمني، وإن قوات الأمن ليســـت قادرة على احتواء العنـــف المتزايد، حيث ترزح العاصمة بغـــداد تحت تهديدات داعش والجماعات المتمردة التي تســـعى إلى تقويض العملية السياسية. إن تأخير الانتخابات سيؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية وتقويض العملية السياسية.

إن الأمـــور المتعلقة بالأمـــن وبالهوية المحلية هي المهيمنة على أجندة انتخابات عام ٢٠١٤، الأمر الذي يعد تناقضـــاً صارخاً مع انتخابات عـــام ٢٠١٠ التي ركزت على اســـتراتيجيات الوحدة العرقيـــة والطائفية في المقام الأول. إن انتخابات ٣٠ نيسان عام ٢٠١٤ يجب أن تكون حرة ونزيهة من أجل إعادة الشـــرعية للعملية السياسية والسماح بمشاركة أوسع.

ائتلاف المالكـــي (ائتلاف دولة القانون) لم يبلِ بلاءً حســـناً في انتخابـــات مجالس المحافظات في عام ٢٠١٣، ممـــا دعى المالكي إلى إعادة التفكير في حملتـــه الانتخابية لعام ٢٠١٤. **فقد اعتمـــد على شـــعبيته بين الناخبيـــن بدلاً من علاقاته مع الكتل السياســـية من أجل ضمان ولاية ثالثـــة**. وعلى الرغم من ذلك فهو يواجه منافسة على الأصوات الشيعية مع كتلة المواطن (المجلـــس الإســـلامي الأعلى فـــي العراق) وتحالف الأحـــرار الذي يمثل التيار الصدري. ورجّـــح الكاتب تصدع كتلة العرب الســـنة في هذه الانتخابات، حيث تم اســـتبعاد بعض القادة المهمين، بما فيهم رافع العيساوي لأســـباب سياســـية. وعلى الأرجح ستنقسم أصوات العرب السنة بين قائمة متحدون للإصلاح التي يترأســـها أسامة النجيفي رئيس البرلمان، وتحالـــف العربية الذي يقوده صالح المطلك نائب رئيس الوزراء، وتحالف الوطنية العلمانية الـــذي يقوده اياد علاوي. ولأول مرة يتنافس الاتحاد الوطني الكردســـتاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بشكل منفصل في عدد من المحافظات الشمالية.

وكان المالكي في السلطة لثمانية أعوام، وقال: إنه يدعو إلـــى حكومة أغلبية ويســـتعد لولاية ثالثـــة، فهو يطمح لتشـــكيل حكومة يصبح فيها أكثر هيمنـــة، ويقلص عدد اللاعبين في مجلس الوزراء، أما المعارضة فهي خارج الحكومة في الواقع. ومن جهة أخرى، لايستبعد جود معارضة سياســـية حقيقية قد تنشّـــط المشهد السياسي في العراق. ومع ذلك، فإن تشكيل معارضة سياسية في ظل حكم الأغلبية غير مرجّح، ولاسيما مع ارتباك الوضع الأمني، ومن المرجّح أن تكون هذه المعارضة على أساس طائفي، الأمر الذي سيؤجج التوترات بدلاً من إيجاد مخرجٍ لها.

تركت سياســـات المالكي العراق يواجه أزمة ضخمة، فقـــد أضعفت دور مجلـــس النواب وأثّـــرت في القضـــاء وأدّت ســـيطرته على قوى الأمـــن الداخلي والأجهـــزة الأمنية إلى زعزعة الاستقرار. وقد استهدف المعارضين من الشـــخصيات السياســـية الســـنية، وأدّت

رغبته بضمان بقائه السياسي إلى استمرار إضعاف خصومه الشيعة، وقد انقلب على القضاء محاولاً فرض قيودٍ عليه. وكذلك استخدم هو وأقاربه الانتخابات لتأمين مصالحهم، وهذه الرغبة تتبع طموحه السياسي، إلا أن استمراره في المنصب سيسبب المزيد من التدهور في النظام السياسي ويضر بالمصلحة الوطنية.

الجماعات الشيعية العراقية بما في ذلك المجلس الإسلامي الأعلى والتيار الصدري، كلاهما يعمل للإطاحة بالمالكي. حيث يتعين عليهم منعه من الفوز الساحق. وقد أظهر كلا الطرفين في انتخابات عام ٢٠١٣ أنهما سيتحالفان معاً لتحدي المالكي، وإن الجماعات السياسية الكردية والسنية ستكون جزءاً من جهود هذا التحدي، إذا سمحت نتائج الانتخابات بذلك.

إن النتائج هي التي ستقرر من الذي يشكل الحكومة، ومن المرجّح أن يستغرق تشكيل الحكومة وقتاً طويلاً، فقد استغرق الأمر عشرة أشهر لتشكيل الحكومة في عام ٢٠١٠، ومن المرجّح أن يتكرر هذا السيناريو. وسيستفاد المالكي من جميع الوسائل المتاحة له لإطالة مدة تشكيل الحكومة. ومن المحتمل أن يعقد خصوم المالكي صفقات، حتى لو كان ذلك يعني استمرار رئيس الوزراء في منصبه وتقييد سلطاته وضمان وفائه بوعوده.

إن الولايات المتحدة يمكن أن تكون طرفاً فاعلاً ومهماً في هذه الانتخابات، وعليها أن تكون مستعدة لإدانة أي تزوير فيها، وينبغي على السفارة الأمريكية في بغداد أن تشارك في مراقبتها، واتخاذ مزاعم التزوير على محمل الجد، وحث الحكومة على التحقيق في هذه المزاعم. على واشنطن أن تحث الحكومة العراقية على ضمان عملية فرز الأصوات بصورة عادلة والتأكيد على استقلالية القضاء، ومن المرجّح أن تلعب دوراً في الفصل في الدعاوى الانتخابية. وخلال مفاوضات تشكيل الحكومة، يجب على واشنطن لعب دور الوسيط والنزيه من خلال حث المالكي على عدم استخدام وسائل خارج نطاق القضاء أو حتى الوسائل القضائية لتغيير النتيجة لمصلحته. والأهم من ذلك، يجب على واشنطن أن تبدي الحياد. وإن دعم أي مرشح يمنعها من أن تكون طرفاً فعالاً، إذ **إنها في وضع يمكنها تحقيق هذه الأهداف إذا ما اختارت أن تفعل ذلك، إذ يمكن استخدام توفير الأسلحة للحكومة العراقية كورقة ضغط ملموسة.**

ولكن على واشنطن أن تعترف بخطر حقيقي وهو أن المعارضة السياسية السنية للمالكي قد يتم تدميرها من قبل هذه الانتخابات، مما يزيد من خطر التمرد السني العنيف. إن العمل مع زعماء القبائل والسياسيين السنة الذين لايؤيدون المالكي وضمان أصواتهم في البرلمان وفي الحكومة، يعد ضرورياً لأمن العراق على المدى الطويل.

واختتمت الدراسة بالإشارة إلى أن **حكومة شاملة وممثلة تمثيلاً عادلاً تفرزها الانتخابات ستكون مهمة ليس للعراق فقط ولكن للأمن الإقليمي وللمصالح الأمنية القومية الأمريكية أيضاً.**

رابط المقال: http://q9r.me/ucby

العدد [٧٥]

أهمية بقاء أسعار النفط عالية ومستقرة

الكاتب: لؤي الخطيب/زميل زائر في معهد بروكينغز في الدوحة وهو مؤسس ومدير المعهد العراقي للطاقة ويشغل منصب مستشار أقدم للبرلمان العراقي في سياسة الطاقة والإصلاح الاقتصادي
٢٠١٤/٣/١٩

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن من شأن استقرار أسعار النفط عند ١٠٠ دولار للبرميل أن يمنح الثقة بالسوق وبسياسات الطاقة في العالم، وأن يشجّع على تنمية مصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وزيادة كفاءة وفعالية استخدام الطاقة، وتشجيع الشركات النفطية الكبرى على الاستثمار في ظل تقنيات أكثر كفاءة في المواقع النائية

يذكر الكاتب بدايةً أنه بعد مرور عقدٍ كامل من تقلّب الأسعار، شهدت السنوات الثلاث الماضية مدة غير عادية من الاستقرار في سوق النفط، مع وصول سعر البرميل من النفط الخام إلى معدل ١١٠ دولارات سنوياً، وتؤشر توقعات عام ٢٠١٤ تراجعاً بمتوسط قدره ١٠٥ دولار، استناداً إلى زيادة العرض والطلب الذي كان أضعف من المتوقع، فقد حالت مجموعة من الأحداث الجيوسياسية في سوريا وليبيا ونيجيريا دون زيادة العرض على الرغم من توسيع نطاق الإنتاج من النفط الصخري في الولايات المتحدة، ومع ذلك ظل السعر مرتفعاً حتى الآن، ولكن كم من الوقت يمكن إبقاء الأسعار فوق ١٠٠ دولار؟

هذا الانخفاض المقبل في الأسعار سيحدث عندما يصل أكبر مستهلك في العالم إلى هدفه الذي لطالما أراده وهو الاكتفاء الذاتي من الطاقة، فقد بدأت الولايات المتحدة في هذا المسعى بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣ وشهدت السنوات الأخيرة تطوير برنامج نووي شامل وكذلك الوقود الحيوي والبحث عن النفط من مصادر أكثر تكلفة مثل رمال القطران في كندا وأعماق خليج المكسيك وحتى براري ألاسكا، وأبعد من ذلك، توجهت إلى البحث عن النفط في آبار المياه العميقة في البرازيل ورواسب النفط منخفض الكبريت في غرب أفريقيا، **والتي ساهمت في تخفيض الاعتماد على النفط في منطقة الشرق الأوسط.**

ويضيف الكاتب أنه **في الآونة الأخيرة، أدّى تطوير المصادر غير التقليدية من النفط والغاز في الولايات المتحدة إلى ثورة في إنتاج الطاقة، وتوشك البلاد أن تصبح دولة مصدرة للغاز، ويُعدّ التطور السريع في مجالات النفط والغاز الصخري بمثابة أعجوبة،** وتعتمد الولايات المتحدة على إنتاج أكثر كلفة (٦٠-٨٠ دولاراً للبرميل) وأكثر عرضة للمخاطر، **ويُلاحظ أن معدلات الإنتاج والنضوب تبدو أقل قابلية للتنبؤ من المصادر التقليدية، ونتيجة لذلك فإن الإمدادات المحلية والإقليمية في الولايات المتحدة عرضة لتقلبات الأسعار المستمرة.**

وادّعى محللون أن عصر الاعتماد والحصول على "النفط السهل" قد انتهى، ونحن ندخل عهد الاستخراج المُكلف الذي يتطلب رأس مال عالٍ، فالاستثمار في قطاع النفط والغاز الصخري يتطلب حالياً دولاراً ونصفاً من استثمار رأس المال مقابل

دولار واحد من الإيرادات، كما أدارت العديد من الشركات النفطية الكبرى ظهرها لاستثمار النفط الصخري لصالح توسيع عملياتها في حقول النفط "السهل" الحصول في الشرق الأوسط. ويرى الكاتب أن النفط العراقي يبدو وكأنه خيار جذاب، على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها؛ لأنه يُضخ بكلفة تصل إلى ٢٠ دولاراً، وتماماً كما هو الحال في ليبيا وإيران. **والسؤال هنا: هل إن الاستمرار في إغراق السوق بمزيد من النفط "السهل" سيؤدي إلى انخفاض الأسعار إلى الحد الذي يُنذر بتوقّف إنتاج النفط الصخري؟**

ونظراً للانتعاش الاقتصادي العالمي البطيء ومعدلات النمو التي انخفضت بشكل غير متوقع في كل من الهند والصين، فإن هبوط أسعار النفط يبدو مؤكّداً ، ويطرح الكاتب سؤالاً آخر حول قدرة الصناعة النفطية الأمريكية على الصمود أمام تقلبات الأسعار مع تراجع الطلب أمام زيادة الإمدادات، حيث أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الأسعار العالية للإبقاء على الأرباح.

وعلى الرغم من انخفاض تكلفة إنتاج النفط في الشرق الأوسط، فهناك عدد قليل من الدول الصغيرة في المنطقة يمكنها التعامل مع انخفاض الأسعار دون ١٠٠ دولار للبرميل ومعظمها تحتاج إلى ٩٠ دولاراً أو أكثر لتغطية الإنفاق الحكومي، ويتوقع صندوق النقد الدولي حدوث عجزٍ مالي في الدول المصدرة للنفط في المنطقة بحلول عام ٢٠١٥ في حال حدوث انخفاض كبير في الأسعار. وحتى عند ١٠٠ دولار للبرميل من المتوقع أيضاً أن يتراجع حجم الإنفاق العام في الدول التي تعتمد بشكل مطرد على إيرادات النفط العالية وتنفق مبالغ ضخمة على دعم الطاقة للمستهلكين المحليين مع عدم وجود إمكانية الاستثمار في المستقبل.

ويستطرد الكاتب بذكر الوضع في العراق قائلاً: على الرغم من أن هذا البلد يشهد أكبر ارتفاع بالإنتاج المحلي في المنطقة، فهو يعاني من عجز متزايد في الإنفاق الحكومي يفوق الإيرادات الضخمة، وقد بلغت موازنة العام الماضي ١١٩ مليار دولار بزيادة هائلة بلغت ستة أضعاف مستويات الإنفاق عام ٢٠٠٤، ويتوقع أن تنفق الحكومة ما يزيد على ١٥٠ مليار دولار هذا العام. في حين أن إنتاج النفط في العراق هو في أعلى مستوياته منذ عقود (٣,٥ مليون برميل يومياً في شباط مع تخصيص مايقرب من ٢,٨ مليون برميل للتصدير) وتعتمد زيادة الإيرادات اعتماداً كلياً على ارتفاع أسعار النفط، وإن أي انخفاض في الأسعار يعني العجز في العراق - إذا ما بقي عند عتبة الـ ١٧ ٪ من شأنه أن يخرج على السيطرة.

والأسوأ من ذلك، **ان تكاليف تشغيل صناعة النفط العراقية ترتفع بمستوى أسرع من الدخل النفطي ولا تبقى سوى أموالاً قليلة للاستثمار، لذا من الضروري القيام بتنمية اقتصادية حقيقية.**

ويهدد الانخفاض الحاد في الأسعار الاستقرار السياسي في معظم أنحاء الشرق الأوسط، بينما يحتمل أن يتراجع ازدهار الصناعة النفطية في الولايات المتحدة، كما يشكل ارتفاع الأسعار في الوقت الحالي تهديداً للاستقرار الاقتصادي العالمي أيضاً. ففي ١٠ من أصل ١١ من حالات الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية كان يسبقها ارتفاع في أسعار النفط، فضلاً على أن التقلبات المفرطة في الأسعار تتداخل مع خطط الإنفاق الاستهلاكي واستراتيجيات النشاطات

الإنتاجية على حدٍّ سواء.

وتحاول أوبك الآن خدمة مصالحها الاقتصادية عن طريق ضبط السوق وتحديده بإنتاج ٣٠ مليون برميل يومياً، حيث تقوم المملكة العربية السعودية بدور المنتج البديل. والقضية المطروحة هي كم من الوقت يمكن للمملكة أن تحافظ فيه على هذا الدور عندما تواجهها زيادة الطلب في الداخل وعجز محتمل في الموازنة. **وفي حين يمتلك العراق القدرة على أن يصبح المنتج الفعال في المستقبل**، إلا أن النهج الأفضل يكمن في تعاون كل من المنتجين والمستهلكين الرئيسيين لتنظيم العرض والسعر. ولحماية أنفسهم من تقلبات الأسعار، عمد الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والعديد من المنتجين الآخرين من خارج أوبك إلى تخزين احتياطيات الطاقة. نظراً لزيادة التقلبات في السعر بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ والاضطرابات الجيو- سياسية في الشرق الأوسط، **يبدو أن من المعقول الدعوة إلى التدخل في السوق لغرض استقرار الأسعار**، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعاون بين أوبك - اتحاد منتجي النفط الأكثر نفوذاً ووكالة الطاقة الدولية - المنظمة الأكبر لمستهلكي الطاقة. ففي حزيران ٢٠١١، على سبيل المثال، أطلقت وكالة الطاقة الدولية ٦٠ مليون برميل من احتياطياتها، استجابةً لسد النقص الناجم عن انقطاع إمدادات النفط الليبي. وما تزال هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين المنظمتين، فكلّ من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك لديهما القدرة على ابتكار نموذج مناسب للتدخل في استقرار الأسعار الذي يمثل مصلحة مشتركة لكليهما. **كما أن استقرار الأسعار يعود بالنفع على اقتصادات دول أوبك المعتمدة على النفط والمنتجين الرئيسيين في أفريقيا، ويحقق استقرار الدخل القومي ويدعم خطط الإنفاق الحكومي الحالي، ويسمح للدول بالتخطيط للمستقبل عن طريق إنشاء وتوسيع صناديق الثروة**. كما أن شركات النفط الدولية سوف تكون قادرة على تأمين استثماراتها ودعم مشاريع طويلة الأمد لتطوير البنى التحتية وإنتاج الطاقة وسوف تتمكن من إزالة المضاربة من السوق.

ويرى الكاتب **أن من شأن استقرار السعر على ١٠٠ دولار للبرميل سوف يعطي الأمان للسوق ولسياسات الطاقة في العالم. كما أن الأسعار عند هذا المستوى لها آثار جانبية إيجابية تتعلق بالنظام العالمي للطاقة؛ فهي من شأنها أن تشجع تنمية مصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وزيادة كفاءة وفعالية استخدام الطاقة، وتشجيع الشركات النفطية الكبرى على الاستثمار في ظل تقنيات أكثر كفاءة في المواقع النائية.**

وفي نهاية مقاله يذكر الكاتب أنه خلافاً للتصور الشائع بأن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تدمير الرخاء الاقتصادي للولايات المتحدة وللدول الرئيسة المنتجة للنفط، فإن معظم الدول النامية تتأثر بشكل حاد ومُضر بتقلبات الأسعار، إذ مازال نموها الاقتصادي يتعثر حتى الآن. وقد يرى النقاد أن مثل هذه الأسعار العالية والمستقرة من شأنها الإبطاء بالنمو الاقتصادي والانتعاش ولكنها على المدى الطويل سيكون لها دور كبير في الازدهار والحد من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد واستثمار رؤوس الأموال اللازمة. **لذا فإن ما يحتاجه الاقتصاد العالمي هو استقرار وثبات الأسعار الذي من شأنه وضع الأساس للتخطيط الفعّال.**

رابط المقال: http://q9r.me/trmv

العدد [٧٥]

تداعيات تدفق نفط كردستان صوب الأسواق العالمية

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

قال وزير الطاقة التركي تانر يلدز لرويترز يوم الخميس ٢٢ ايار: إن إقليم كردستان العراق قد بدأ تصدير أول شحنة من النفط الخام عبر ميناء جيهان التركي على الرغم من نزاع قائم منذ مدة طويلة مع بغداد بخصوص تقاسم إيرادات النفط. وأضاف يلدز قائلاً: إن الشحنة الأولى يبلغ حجمها مليون برميل، وقد تم تخزين نحو ٢,٥ مليون برميل من نفط كردستان إلى الآن. ورفض يلدز الإدلاء بتعقيب يتعلق بهوية المشتري لأن عملية البيع نُفذت عبر حكومة إقليم كردستان. وكانت أنقرة تنتظر موافقة بغداد قبل السماح لكردستان بتصدير النفط بشكل مستقل. لكن مصادر قالت: إن تركيا تعتقد أنها أتاحت وقتاً كافياً للدبلوماسية وأنه لا فائدة تذكر من تأجيل الصادرات في ظل امتلاء الصهاريج.

من جانبها أصدرت مؤسسة تسويق النفط الحكومية في العراق (سومو) بياناً في وقت متأخر من اليوم ذاته يصف تحميل النفط من ميناء جيهان بأنه عمل "غير شرعي" من جانب السلطات التركية. وقال البيان: إن وزارة النفط ومؤسسة تسويق النفط "تحتفظان بالحق في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد أي شركة أو كيان" يقوم بشحن الخام العراقي من جيهان من دون موافقة بغداد.

في السياق ذاته قدّمت الحكومة العراقية يوم الجمعة ٢٣ ايار طلب تحكيم ضد الحكومة التركية وشركة بوتاش لتشغيل خطوط الأنابيب إلى غرفة التجارة الدولية في باريس بشأن بيع النفط من إقليم كردستان. وذكر بيان لوزارة النفط أن العراق يسعى لوقف "النقل والتخزين والتحميل غير المصرّح به للنفط الخام الذي تضخه حكومة إقليم كردستان". وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد: إن "حكومة إقليم كردستان لم تحصل على موافقة بغداد بتصدير النفط عبر أراضيها، لذا فإن تصدير هذا النفط يعد تهريباً". وأضاف "بغداد حذّرت حكومة الإقليم مراراً من تصدير النفط بشكل أحادي ومنفرد لأن الصلاحية الوحيدة لتصدير النفط تملكها وزارة النفط العراقية".

ورد الإقليم في بيان يوم الأحد ٢٥ ايار بأن محاولة العراق وقف تصدير النفط من كردستان عبر تركيا عن طريق طلب التحكيم هي "تهديد أجوف" وستفشل. وقالت حكومة الإقليم: إن تهديدات بغداد لا ترهبها واتهمت وزارة النفط بانتهاك دستور البلاد والقانون العراقي والقوانين الدولية. وأكدت أن "وزارة النفط الاتحادية عزلت نفسها بتصرفها، ومن المحتمل أن يتسبب هذا الأمر بضرر بالغ يصيب الصناعة النفطية واحتياطي النفط في العراق.

وعدّت ما تقوم به بغداد من طلب التحكيم "هزيمة" و"أمراً غير دستوري"، محذرة بأنها "لن تسمح لتلك التهديدات الخاوية بالتأثير على موضوع تصدير النفط من قِبل حكومة الإقليم".

وفي أول تصريح رسمي له منذ تقديم العراق شكوى دولية ضد بلاده، أوضح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي يلدز يوم الأحد ٢٥ ايار، أن النفط العراقي وإيراداته هو ملك للعراق، كما أن الأموال الخاصة بإيرادات النفط العراقي قد تم إيداعها في بنك "خلق" التركي، وسيتم توزيعها بشكل عادل، استناداً إلى الدستور العراقي، وهو ما أكّدت عليه "حكومة شمال العراق" أيضاً على حد تعبيره. جاء ذلك في معرض إجابته على أسئلة الصحفيين، خلال زيارة أجراها إلى رئاسة فرع حزب العدالة والتنمية، في ولاية قيصري، مؤكداً أن تركيا ملتزمة بالاتفاقيات المعقودة، وخاصة ما يتعلق منها بالنفط القادم عبر خط أنابيب كركوك – تركيا.

من جهتها حذّرت واشنطن من أن خطوة تصدير نفط الإقليم قد تدفع إلى تدهور الأوضاع في العراق، فقد أعلن نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط والعراق، برت ماكورك "أنه لا يجوز للأكراد بيع النفط من دون موافقة بغداد"، مؤكداً أن "الولايات المتحدة لا تؤيد تصدير النفط من أي منطقة في العراق دون موافقة الحكومة الاتحادية".

وأضاف "أبلغنا جميع الأطراف بأن أي عمل من هذا النوع يخلق الكثير من المشاكل"، مشيراً إلى أن "هذا لا يعني أننا نتدخل في الشؤون الداخلية العراقية أو نؤيد طرفاً على حساب آخر". وأكد قائلاً: "أبلغنا بغداد بأن عليها أن تدفع شهرياً مستحقات إقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية بالكامل"، كما كشف أن "الولايات المتحدة كانت قد قدّمت إلى حكومتي إقليم كردستان والاتحادية اقتراحاً يقضي بأن يستلم الإقليم حصته من مبيعات النفط العراقي شهرياً بشكل مباشر".

من جانب آخر قالت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية، ماري هارف "يتعين على كافة الأطراف في الحكومتين الاتحادية وحكومة الإقليم، عدم اتخاذ أي خطوة بخصوص تصدير نفط إقليم كردستان إلى الأسواق العالمية عبر تركيا، ما دامت تلك الأطراف لم تجلس للتفاوض وتتوصل لاتفاق بهذا الشأن". وأضافت المسؤولة الأمريكية، "لكننا اليوم نرى البعض اتخذ خطوات مغايرة لذلك"، مؤكدة "نحن لا يمكننا أن ندعمها، ولقد كنا واضحين للغاية في هذا الأمر منذ زمن بعيد"، مشددة على ضرورة أن "تعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات والحوار من أجل التوصل إلى اتفاق شامل حول تصدير النفط".

يشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت دعم خطوة حكومة إقليم كردستان العراق في ضخ النفط إلى أوربا عبر تركيا من دون موافقة الحكومة الاتحادية في وقت سابق.

ويُضخ النفط عبر خط الأنابيب الجديد إلى صهاريج التخزين في ميناء جيهان التركي منذ مطلع العام الحالي وتم تحميل أول شحنة وحجمها مليون برميل الأسبوع الماضي وهي متجهة إلى أوروبا. وتشهد العلاقات بين العراق وتركيا فتوراً متزايداً، ومن المحتمل أن تسوء الأمور أكثر بسبب الخلافات حول شحنات النفط التي صدرها الإقليم عبر تركيا من دون اذن بغداد التي تعد نفسها المسؤول الوحيد عن تصدير الثروة النفطية.

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء
التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء